الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/44/BFA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2023
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة والأربعون

6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

بوركينا فاسو

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يتناول هذا التقرير، المقدم في إطار الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، حالة حقوق الإنسان منذ انتقال بوركينا فاسو إلى الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2018. وتتسم هذه الحالة بأزمة أمنية وصحية وإنسانية صعبة.

ثانياً- عملية إعداد التقرير

2- اتبعت عملية إعداد التقرير نهجاً تشاركياً وشاملاً للجميع على النحو التالي:

- أعدت اللجنة المتعددة القطاعات المعنية برصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات المؤلفة من ممثلين عن الدوائر الوزارية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المشروع الأولي للتقرير؛
- أقرت الهياكل العامة والخاصة المعنية بتعزيز الحقوق الفئوية وحمايتها مبدئياً المشروع الأولي؛
- نظرت الجمعية التشريعية الانتقالية في المشروع الأولي؛
- أُقر المشروع الأولي خلال حلقة عمل وطنية؛
- نظرت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مشروع التقرير واعتمدته؛
- اعتمد مجلس الوزراء التقرير.

ثالثاً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي والسياسات العامة المتعلق بحقوق الإنسان

ألف- الإطار المعياري

3- اعتُمدت نصوص تشريعية مهمة منذ عام 2018 لتعزيز حماية حقوق الإنسان واستقلال القضاء، ولا سيما:

- القانون رقم 003-2023/ALT الصادر في 25 آذار/مارس 2023 والمتعلق بإنشاء لجان المراقبة والتنمية؛
- القانون رقم 002-2023/ALT الصادر في 16 آذار/مارس 2023 والمتعلق بتعزيز الحياد السياسي والجدارة في الإدارة العامة؛
- القانون رقم 001-2023/ALT الصادر في 16 شباط/فبراير 2023 والمعدل للقانون رقم 24-94/ADP الصادر في 24 أيار/مايو 1994 والمتعلق بقانون القضاء العسكري؛
- القانون رقم 028-2022/ALT الصادر في 17 كانون الأول/ديسمبر 2022 والمتعلق بإنشاء جماعات متطوعي الدفاع عن الوطن؛
- القانون رقم 005-2022/ALT الصادر في 10 حزيران/يونيه 2022 والمتعلق بوضع أبطال الأمة؛

- القانون رقم 004-2022/ALT الصادر في 10 حزيران/يونيه 2022 والمتعلق بوضع شهداء وعاجزي الأمة؛
- القانون رقم 003-2022/ALT الصادر في 10 حزيران/يونيه 2022 والمتعلق بوضع يتامى الأمة؛
- القانون رقم 001-2022/ALT الصادر في 6 حزيران/يونيه 2022 والمتعلق بتمكين الحكومة من اتخاذ تدابير في إطار القيود المرتبطة بمتطلبات الدفاع الوطني؛
- القانون رقم 043-2021/AN الصادر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 والمعدل للقانون رقم 014-2001/AN الصادر في 3 تموز/يوليه 2001 والمتعلق بقانون الانتخابات؛
- القانون رقم 004-2021/AN الصادر في 6 نيسان/أبريل 2021 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي المطبق على العمال بأجر والمقيمين في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 003-2021/AN الصادر في 1 نيسان/أبريل 2021 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي المطبق على الموظفين العموميين في الدولة في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 002-2021/AN الصادر في 30 آذار/مارس 2021 والمعدل للقانون رقم 001-2016/AN الصادر في 24 آذار/مارس 2016 والمتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛
- القانون رقم 001-2021/AN الصادر في 30 آذار/مارس 2021 والمتعلق بحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية؛
- القانون رقم 003-2020/AN الصادر في 22 كانون الثاني/يناير 2020 والمتعلق بتحديد الحصص وأساليب تعيين المرشحين للانتخابات التشريعية والبلدية في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 045-2019/AN الصادر في 11 تموز/يوليه 2019 والمتعلق بتمديد مدة حالة الطوارئ الممددة بموجب القانون رقم 001-2019/AN الصادر في 11 كانون الثاني/يناير 2019؛
- القانون رقم 040-2019/AN الصادر في 29 أيار/مايو 2019 والمتعلق بقانون الإجراءات الجنائية في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 023-2019/AN الصادر في 14 أيار/مايو 2019 والمتعلق بتنظيم حالة الحصار وحالة الطوارئ في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 015-2019/AN الصادر في 2 أيار/مايو 2019 والمتعلق بتنظيم السلطة القضائية في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 033-2018/AN الصادر في 26 تموز/يوليه 2018 والمعدل للقانون رقم 004-2015/CNT الصادر في 3 آذار/مارس 2015 والمتعلق بمنع الفساد ومكافحته في بوركينا فاسو؛
- القانون رقم 026-2018/AN الصادر في 1 حزيران/يونيه 2018 والمتعلق بالتنظيم العام للاستخبارات في بوركينا فاسو؛

- القانون رقم 025-2018/AN الصـــادر في 31 أيار/مايو 2018 والمتعلق بقانون العقوبات في بوركينا فاسو والقانون المعدل له رقم 044-2019/ AN الصادر في 21 حزيران/يونيه 2019.

4- وبالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع و/أو التصديق على الصكوك المتعددة الأطراف والثنائية التالية:

- تعديلات نظام روما الأســـاســـي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجرائم العدوان والمصدق عليها في 19 آب/أغسطس 2019؛
- الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحوكمة المحلية والتنمية المحلية والمصـــدق عليه في 19 آب/أغسطس 2019؛
- مذكرة التفاهم بين حكومة بوركينا فاسو ومنظومة الأمم المتحدة في بوركينا فاسو بشأن نقل ورعاية الأطفال الذين تم التقاطهم أثناء عمليات تأمين الأراضـــي والمبرمة في 12 أيلول/سبتمبر 2022؛
- مذكرة التفاهم بين حكومة بوركينا فاســـو وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية بشـــأن النهوض بالمرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين وحماية الطفل والمبرمة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021؛
- اتفاق التعاون بين نيجيريا وبوركينا فاســـو الذي يهدف إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الصادر في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021؛
- اتفاق التعاون الثلاثي لحماية الأطفال المتنقلين أو ضـــحايا الاتجار عبر الحدود بين جمهورية بنن وبوركينا فاسو وجمهورية توغو والمبرم في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019؛
- مذكرة التفاهم بشـــأن التعاون بين حكومة بوركينا فاســـو وحكومة جمهورية كوت ديفوار بشأن حماية الأطفال المتنقلين عبر الحدود والمبرمة في 31 تموز/يوليه 2019.

باء- الإطار المؤسسي

5- تم تعزيز العديد من المؤسسات والهياكل العامة المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك:

- تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2021؛
- تعزيز لجنة الحوسبة والحريات في عام 2021؛
- إنشاء لواء المتطوعين للدفاع عن الوطن في عام 2022؛
- إنشـــاء اللواء الخاص المعني بالتحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة في عام 2020؛
- إنشاء اللواء المركزي لمكافحة الجرائم السيبرانية في عام 2020؛
- بدء تشغيل محكمة واغا الابتدائية الثانية في عام 2021؛
- بدء تشغيل محكمة بو الابتدائية في عام 2021.

جيم- السياسات العامة

6- بهدف تعزيز التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وضعت ونفذت السياسات العامة التالية، ضمن غيرها:

- سياسة الأمن القومي 2020-2050؛
- سياسة قطاع "العدالة وحقوق الإنسان" 2018-2027؛
- سياسة قطاع "العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية" 2018-2027؛
- سياسة قطاع "الثقافة والسياحة والرياضة والترفيه" 2018-2027؛
- سياسة قطاع "البيئة والمياه والصرف الصحي" 2018-2027؛
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الشامل للجميع 2018-2022؛
- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية لمنع التشدد ومكافحة التطرف العنيف 2021-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية للمياه 2021-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين 2019-2023؛
- الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل 2020-2024؛
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم في حالات الطوارئ 2019-2024؛
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير نظام الضمانات 2019-2023؛
- الاستراتيجية الوطنية للتمويل الشامل للجميع 2019-2023؛
- الاستراتيجية الوطنية للتربية الاجتماعية 2019-2023؛
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال 2019-2023 وخطة عملها التنفيذية للفترة 2022-2023؛
- الاستراتيجية الوطنية للثقافة والسياحة 2018-2027؛
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة 2016-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية لمنع زواج الأطفال والقضاء عليه 2016-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية للتماسك الاجتماعي 2021-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية للمصالحة 2022-2026؛
- الاستراتيجية الوطنية لتعافي النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة 2023-2025؛
- الاستراتيجية الوطنية لحماية وتعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة (2021-2025).

رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- الوفاء بالالتزامات الدولية

7- تنص المادة 151 من الدستور الصادر في 11 حزيران/يونيه 1991 في على أن "للمعاهدات والاتفاقات المصدق عليها أو الموافق عليها دورياً، بمجرد نشرها، سلطة أعلى من سلطة القوانين".

8- وتكفل العديد من الوزارات والمؤسسات الوفاء بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان من خلال التعاون مع الآليات الإقليمية والدولية واعتماد النصوص القانونية الوطنية.

9- كما مكّنت دراسة أجريت في عام 2021 بشأن مدى امتثال التشريعات واللوائح البوركينية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من اكتشاف بعض أوجه عدم الاتساق أو القصور، واقتراح إصلاحات يجري تنفيذها.

باء- أنشطة تعزيز حقوق الإنسان

10- انضمت بوركينا فاسو إلى البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان واتخذت إجراءات تهدف إلى غرس ثقافة حقوق الإنسان في نفوس المواطنين، بأي وسيلة مناسبة. وبالتالي، يتم بالفعل تدريس حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية. وبدأت عملية التعميم في التعليم ما بعد الابتدائي والثانوي في عام 2016، ودخلت حيز التنفيذ منذ العام الدراسي 2022-2023.

11- وواصلت الحكومة برامج التدريب الأولية والمستمرة للقوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي، وأفراد حرس أمن السجون، والمياه والغابات، والقضاة، والعاملين في مجال الصحة. وعلى هذا النحو، تم تنظيم دورات تدريبية وتوعية، في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022 لفائدة 755 1 شخصاً من أفراد القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي والعاملين في مجال الصحة، بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تم تنظيم دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان لفائدة 500 شخص، من بينهم 140 من قوات الأمن الداخلي و100 من العاملين في مجال الصحة و260 من أعضاء منظمات المجتمع المدني. وخلال الفترة نفسها، تمت توعية 175 من المسؤولين عن إنفاذ القانون و45 صحفياً بشأن مراعاة حقوق الإنسان في الإجراءات القضائية.

12- ومن أجل توطيد هذه الإنجازات، تم اعتماد خطة عمل لتنفيذ برنامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة 2020-2024 بناء على دراسة أجريت في عام 2019 بشأن حالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

13- وتتضمن مناهج التدريب الأولية للقوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي وحدات متعلقة بإنفاذ القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحدد تلك الوحدات شروط استخدام القوة والأسلحة النارية وفقاً لقواعد حقوق الإنسان.

14- وتتلقى القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي بانتظام تدريباً تنشيطياً ومتقدماً بشأن احترام حقوق الإنسان في سياق أداء مهامها. وعلى وجه الخصوص، تتلقى الوحدات تحديثاً تشغيلياً قبل نشرها كجزء من عمليات تأمين الأراضي الوطنية. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، تم تدريب أكثر من 400 1 من أفراد القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي على موضوعي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

15- ويتم تعزيز قدرات القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي بشكل مستمر فيما يتعلق بإدماج حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب. وفي عام 2022، أعدت الوزارة المعنية بحقوق الإنسان كتيباً لهذا الغرض ودليلاً تدريبياً للقوات العسكرية وشبه العسكرية بشأن احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.

16- وتم وضع وتنفيذ خطة منسقة لبناء قدرات المتطوعين للدفاع عن الوطن في عام 2023. وبالإضافة إلى تدريبهم الأولي الذي يدمج حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يستفيد المتطوعون للدفاع عن الوطن من برنامج تدريب مستمر قائم على دليل تدريبي أُعد لهذا الغرض. ومكّنت هذه الدورات من تدريب 123 مدرباً و20 000 من المتطوعين للدفاع عن الوطن. وهذا التدريب مستمر.

17- والاحتفال بالأيام الدولية لحقوق الإنسان، مثل تلك المتعلقة بإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب، وحقوق المرأة، والمهاجرين، والمرأة الريفية، واللاجئين، والطفل الأفريقي، ومكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، ونيلسون مانديلا، والتسامح والسلام، ودعم ضحايا التعذيب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتيح للحكومة فرصة للقيام بحملات توعية واسعة النطاق لفائدة السكان.

18- وفيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قدمت بوركينا فاسو، في 14 تموز/يوليه 2023 في نيويورك، تقريرها الطوعي الثاني الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ومكافحة تغير المناخ.

19- وفيما يتعلق بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، قدمت بوركينا فاسو، في إطار المجموعة الأفريقية، القرار A/HRC/RES/44/16 الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 17 تموز/يوليه 2020. وفي إطار عملية المكافحة هذه، تم تنفيذ العديد من التدابير، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية 2016-2020 للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

جيم- أنشطة حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها

20- اعتُمدت نصوص تشريعية وتنظيمية مهمة سواء لتعزيز الإطار القانوني أو لتعزيز الإطار المؤسسي أو النظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومعالجتها. ويمكن الاطلاع على أحدث المعلومات بهذا الشأن في الفقرات من 3 إلى 5 من هذا التقرير.

21- وتشارك الدوائر الفنية للوزارة المعنية بحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان من خلال الدعم الاستشاري والتوجيه والرصد والنظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان من خلال أداة محوسبة تسمى قاعدة بيانات الحالات المتعلقة بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان.

22- وفي الفترة من عام 2021 إلى عام 2022، أجرت الوزارة المعنية بحقوق الإنسان 39 زيارة مهنية لأماكن الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز قدرات 264 جهة فاعلة (حراس أمن السجون والمساعدون وضباط الشرطة القضائية) فيما يتعلق بالقواعد الدنيا المتعلقة بالاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك، يجري كل عام إعداد تقرير عن الحالات المتعلقة بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022 تم النظر في 430 حالة.

23- ويجري التحقيق بشكل منهجي في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان. وقد أصدرت المحاكم بالفعل حكمها في بعض الادعاءات، والبعض الآخر قيد التحقيق. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، صدرت أحكام في 68 قضية تتعلق بجماعات الدفاع الذاتي الأهلية وأيدت محكمة الاستئناف في بوبو - ديولاسو الإدانات الصادرة عن المحاكم الابتدائية بموجب اختصاصها.

24- ويتم ضمان حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب عن طريق نشر مستشارين قانونيين في مراكز العمليات التابعة للوحدات العاملة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، يتم نشر وحدات الشرطة العسكرية إلى جانب القوات المشاركة لرصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

25- ويتم النظر بشكل منهجي مع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها في سياق مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، تم الحكم على 7 أشخاص، من بينهم شخص أطلق سراحه وفقاً لمبدأ قرينة الشك، وحكم على شخص واحد بالسجن لمدة 10 سنوات، وحكم على الخمسة الآخرين بالسجن لمدة 21 سنة. وفي 30 نيسان/أبريل 2023، كانت هناك 555 قضية قيد التحقيق في 4 مكاتب متخصصة تابعة لمحكمة واغا الابتدائية الثانية.

26- وعلاوة على ذلك، من أجل تعزيز رصد النظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها في سياق مكافحة الإرهاب، وُضِع إطار للتشاور بين حكومة بوركينا فاسو والمكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وأُنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات.

دال- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

27- تشارك بوركينا فاسو بانتظام في دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان. ومن عام 2019 إلى عام 2021 كانت عضوة للمرة الثالثة في مجلس حقوق الإنسان.

28- وبالإضافة إلى ذلك، ردت على طلبات المعلومات وساهمت في التقارير المواضيعية واستجابت لطلبات الزيارات في إطار الإجراءات الخاصة.

29- وتقدم بوركينا فاسو تقاريرها بانتظام إلى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، وتستجيب لطلبات الحصول على معلومات من هيئات المعاهدات، وتنفذ التوصيات الناتجة عن تقديم تقاريرها.

30- وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أُبرِم أيضاً اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو بولاية مزدوجة تتعلق برصد حالة حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية.

خامساً- تنفيذ التوصيات المقبولة

31- تم تلخيص التوصيات المقبولة حسب موضوعها ثم تم تجميعها في 33 موضوعاً من أجل تسهيل رصد تنفيذها.

إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (125-1؛ و126-1؛ و126-4؛ و126-5؛ و126-11؛ و126-12؛ و126-13؛ و126-14؛ و126-15؛ و126-16)

32- أصبح إلغاء عقوبة الإعدام في قانون العقوبات سارياً منذ 31 أيار/مايو 2018. ويتم تخفيف جميع الإدانات السابقة تلقائياً إلى السجن المؤبد. وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الثاني المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، تم تنظيم اجتماع للتبادل والتشاور بين الجهات العامة والخاصة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. وقد بدأت عملية التصديق.

اعتماد وتنقيح نصوص القوانين والسياسات العامة (125-8؛ و125-31؛ و125-59؛ و125-76؛ و125-114؛ و125-117؛ و125-118؛ و125-119؛ و125-120؛ و125-123؛ و125-146؛ و125-162؛ و125-163؛ و126-9؛ و126-10؛ و126-27؛ و126-29)

33- تأخذ عملية إعادة قراءة قانون الأحوال الشخصية والأسرة في الاعتبار مواءمة سن الزواج المحدد عند 18 سنة للرجال والنساء. ويتيح مشروع قانون الأحوال الشخصية والأسرة للأزواج المتزوجين بموجب قواعد عرفية أو دينية إمكانية الحصول على اعتراف قانوني بزواجهم من خلال إعلان يقدم إلى ضابط الحالة المدنية.

34- وأُدرج الإصلاح الدستوري في خطة عمل المرحلة الانتقالية.

35- ويجري حالياً اعتماد قانون حماية الطفل.

36- ولتعزيز المساواة بين الجنسين، اتُخذ العديد من التدابير، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين والقانون رقم 003-2020/AN الصادر في 22 كانون الثاني/يناير 2020.

37- وفيما يتعلق بالنظم والممارسات الإدارية لحماية حقوق العمال المهاجرين، أُعد مشروع أولي لقانون بشأن شروط دخول الأجانب وإقامتهم وخروج مواطني بوركينا فاسو. وبالإضافة إلى ذلك، تنطبق المعايير الإقليمية والمجتمعية بشأن حرية تنقل الأشخاص والبضائع داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. كما تحظر التشريعات البوركينية رسمياً طرد أي شخص أو إعادته قسرياً أو تسليمه إلى بلد آخر إذا كان هذا الشخص معرضاً لخطر التعرض لأعمال التعذيب[1].

38- ومن أجل تحسين حماية حقوق المهاجرين، يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة (2016-2025) المعتمدة في 8 شباط/فبراير 2017.

39- ومن أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب، اعتُمد قانون العقوبات في عام 2018. ويعرّف القانون التعذيب على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية ويعاقب عليه. وينص على اختصاص المحاكم البوركينية بالنظر في جرائم التعذيب.

تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتفعيل الآلية الوطنية لمنع التعذيب (125-10؛ و125-11؛ و125-12؛ و125-13؛ و125-14؛ و125-15؛ و125-16؛ و125-17؛ و125-18؛ و125-19؛ و125-20؛ و125-21؛ و125-22؛ و125-23؛ و125-35؛ و125-36)

40- حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الحكومة على مخصصات في شكل مركبات ومبنى مهيأ ليكون مقراً لها من أجل تعزيز ظروف عملها وتدخلاتها.

41- وفيما يتعلق بتعزيز الموارد البشرية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ارتفع عدد العاملين فيها من 8 موظفين في عام 2018 إلى 58 موظفاً في عام 2023، أي زيادة بنسبة 625 في المائة. ويُكفَل استقلالها الإداري والمالي بموجب المادتين 2 و48 من القانون رقم 001-2016/AN الصادر في 24 آذار/مارس 2016. وأصبح هناك بند للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميزانية الدولة منذ عام 2022. وقد زادت ميزانيتها من 000 000 12 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2018 إلى 000 347 646 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، تسمح الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعزيز استقلالها المالي.

42- ومن أجل تفعيل الآلية الوطنية لمنع التعذيب، نُقلت ولايتها إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب القانون رقم 002-2021/AN الصادر في 30 آذار/مارس 2021.

اللجوء إلى القضاء (125-53؛ و125-55؛ و125-56؛ و125-126؛ و125-138؛ و125-140؛ و125-96؛ و126-20)

43- أدى بناء وافتتاح 3 محاكم ابتدائية جديدة إلى خفض متوسط المسافة اللازم قطعها للوصول إلى محاكم ابتدائية من 59 كيلومتراً في عام 2018 إلى 56,87 كيلومتراً في عام 2021. كما أُنشئت مكاتب استقبال واستعلام وجرى تشغيلها في 27 من أصل 29 محكمة ابتدائية. وتقوم هذه المكاتب باستقبال وتوجيه المتقاضين.

44- وبالمثل، أنشئ قطبان قضائيان متخصصان لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية في واغادوغو وبوبو - ديولاسو، كما أنشئ قطب قضائي متخصص في قمع الأعمال الإرهابية في واغادوغو. وأُنشئت هيئة من المترجمين الفوريين القانونيين بموجب مرسوم.

45- ويتم تعزيز اللجوء إلى القضاء أيضاً من خلال تفعيل صندوق المساعدة القضائية، الذي يساعد الأشخاص الذين لا يتملكون موارد مالية كافية. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، زادت ميزانية الصندوق من 100 مليون إلى 350 مليوناً مما سمح له بدعم 550 1 شخصاً، من بينهم 528 امرأة.

46- ولتحسين لجوء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاء، تُنظم حملات توعية بشأن تقديم الدعاوى وآليات الحماية خلال الفترة 2018-2022 لفائدة 750 1 امرأة. وبالنسبة للأطفال، فهم يستفيدون طوال الإجراءات القانونية من المشورة والدعم من الخدمات الاجتماعية.

47- وبالإضافة إلى ذلك، يتابع المدعون العامون بقوة قضايا العنف ضد النساء والفتيات ويطالبون بعقوبات مناسبة. وبالتالي، فإنهم يكفلون حماية حقوق الضحايا والشهود، وخاصة النساء. وعلى سبيل المثال، حُكم في عام 2020 على 3 أفراد من قوات الأمن الداخلي بالسجن لفترات تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات أو بالسجن مع وقف التنفيذ بتهمة الاغتصاب والعنف الجنسي.

48- وفي عام 2022، عقدت الدوائر الجنائية بمحاكم الاستئناف الثلاث 16 جلسة استماع جنائية، وصدر خلالها 301 حكم.

49- وبهدف تعزيز إمكانية اللجوء الجغرافي إلى القضاء، أُنشئت محاكم متنقلة بموجب القانون رقم 015-2019/AN الصادر 2 أيار/مايو 2019 والمتعلق بتنظيم السلطة القضائية في بوركينا فاسو.

تعزيز كفاءة واستقلال القضاء وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (125-53؛ و125-54؛ و125-57؛ و126-20؛ و125-58)

50- أوصى الميثاق الوطني لتجديد الجهاز القضائي، المعتمد في عام 2015، بفصل القضاء بشكل تام عن السلطات الأخرى، وكذلك تحسين مصداقية المحاكم وأدائها السنوي.

51- وقد مكّن اعتماد القانون الدستوري رقم 072-2015/CNT الصادر 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 والمعدل للدستور من تعزيز استقلال القضاء من خلال فصل القضاء عن السلطات الأخرى.

52- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، ارتفع عدد القضاة من 559 إلى 690، منهم 125 امرأة، وعدد كتبة المحاكم من 541 إلى 806، منهم 177 امرأة، وحرس أمن السجون من 410 2 إلى 903 2. وارتفع عدد المحامين من 178 إلى 203، منهم 39 امرأة وكتاب العدل من 18 إلى 37، منهم 13 امرأة.

53- وبالإضافة إلى ذلك، في إطار عملية تبسيط الإجراءات الإدارية التي بدأتها الحكومة، تم تحديد 27 إجراء لوزارة العدل. ومن شأن تبسيط هذه الإجراءات أن يحسن إمكانية اللجوء إلى القضاء.

54- ومن أجل مكافحة الفساد في الجهاز القضائي، اتُخذت عدة إجراءات منها عقد جلسات المجلس التأديبي لمعاقبة بعض القضاة غير النزيهين، وإنشاء لجان مكافحة الفساد، وإنشاء لجنة لقبول الطلبات مفتوحة أمام جميع أصحاب الشكاوى أو البلاغات بشأن أفعال الفساد.

55- وقد استفاد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من حماية الدوائر الحكومية المختصة منذ اعتماد القانون رقم 039-2017/AN المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في بوركينا فاسو. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عامي 2020 و2022 المنتدى الوطني للمدافعين عن حقوق الإنسان بهدف تفعيل الآلية الوطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، تم إعداد دليل إجراءات تشغيلي لنظام الإنذار المبكر والاستجابة السريعة.

56- ولضمان التنفيذ الفعال للقانون رقم 039-2017/AN، تمت توعية 857 جهة منفذة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021.

تحسين أداء الجهاز القضائي ونظام السجون (125-52؛ و125-56)

57- يتضمن قانون الإجراءات الجنائية المعتمد في عام 2019 ابتكارات في مجال الحق في الدفاع. ويشير هذا القانون إلى الحرية كقاعدة والاعتقال كاستثناء. ولا يجوز إصدار حكم بالحبس الاحتياطي أمام قاضي التحقيق إلا بناء على أمر معلل على وجه التحديد.

58- وفيما يتعلق بالمسائل الإصلاحية، ليس أمام المدعي العام في بوركينا فاسو سوى أسبوعين لإحضار الشخص المُلاحق قضائياً بموجب إجراء التلبس بالجريمة. كما أن أمام المحكمة شهرين لمحاكمة المتهم.

59- ومن أجل تجنب الاحتجاز التعسفي، يلزم القانون القضاة والمدعي العام لبوركينا فاسو ورئيس غرفة التحقيق بإجراء زيارة دورية مرة واحدة على الأقل في الشهر، وزيارات ربع سنوية وسنوية في المؤسسات العقابية الخاضعة لاختصاصهم. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، أجرت السلطات القضائية 509 زيارات لأماكن الاحتجاز.

إضفاء الطابع الإنساني على أماكن الاحتجاز (125-39؛ و125-40؛ و125-41؛ و125-42)

60- بهدف توفير ظروف احتجاز مادية مناسبة للأشخاص المحرومين من حريتهم، حددت سياسة قطاع العدالة وحقوق الإنسان، من بين أهداف أخرى، الحد من اكتظاظ السجون من خلال عدة آليات. وتشمل هذه الآليات، على وجه الخصوص، تدابير لتعديل الأحكام، وزيادة عدد موظفي الجهاز القضائي، وتشجيع الأحكام البديلة للسجن المشدد، وتعزيز الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي والنقل الإداري والقضائي. كما فرض قانون الإجراءات الجنائية مواعيد نهائية تصبح الحرية بعدها تلقائية. وبالإضافة إلى ذلك، خلال مرحلة المحاكمة، ينص قانون الإجراءات الجنائية على عقوبة مع وقف التنفيذ للمخالفين لأول مرة. وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، هناك تدابير بديلة للسجن.

61- وفي إطار مكافحة كوفيد-19، منحت الحكومة عفواً كاملاً عن أحكام الحرمان من الحرية الصادرة بحق 207 1 أشخاص مدانين بارتكاب جرائم بسيطة. وانخفض عدد المحتجزين في جميع مرافق التوقيف والإصلاح في بوركينا فاسو من 812 7 محتجزاً في عام 2018 إلى 401 7 محتجز في عام 2020.

62- وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، مكّن إنشاء مركز الاحتجاز الكبير في مرفق التوقيف والإصلاح في بوبو - ديولاسو والذي يستوعب 700 نزيل، فضلاً عن تعديل وتجديد 22 مؤسسة عقابية، من خفض معدل اكتظاظ السجون الذي انخفض من 89,6 في المائة عام 2018 إلى 59,1 في المائة عام 2021.

63- وبالإضافة إلى ذلك، تنص الخطة الاستراتيجية لإدارة السجون وخطة عملها للفترة 2021-2025 على بناء 7 مؤسسات عقابية ومركز احتجاز كبير في مرفق التوقيف والإصلاح في واغادوغو.

64- ومن أجل تحسين تغذية المحتجزين، يجري حالياً اعتماد أمر يتعلق بإعالة المحتجزين.

65- وفيما يتعلق بصحة المحتجزين، قامت الحكومة بتحسين توافر الجزيئات الكاشفة عن طريق تخصيص أموال للحصول عليها من أجل تلبية احتياجات المحتجزين بفعالية وتحسين علاج الأمراض المحددة في كل مؤسسة عقابية. كما عززت الحكومة الموارد البشرية المعنية الصحة في أربع مؤسسات عقابية بما لا يقل عن 3 أخصائيين صحيين في عام 2022. وبالمثل، فإن المستوصفات في مرحلة تعديل من أجل تحسين جودة الرعاية في بيئة السجون من خلال بناء 3 مستوصفات جديدة في 2019. ومكّنت كل هذه الجهود من رفع نسبة التغطية الصحية للمحتجزين من 32,77 في المائة عام 2019 إلى 35,14 في المائة عام 2021.

منع وقمع أعمال التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز (125-45؛ و125-32؛ و125-33؛ و125-34؛ و125-38؛ و125-43؛ و125-44؛ و125-46)

66- تفتح بوركينا فاسو تحقيقات بشكل منهجي لتسليط الضوء على جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي ومتطوعي الدفاع عن الوطن ومبادرات الأمن المحلية. وفي إطار القضية التي تشمل وفاة 11 شخصاً رهن الاحتجاز بوحدة مكافحة المخدرات، أدانت محكمة زينياري الابتدائية 3 ضباط شرطة بتهمة القتل غير المتعمد من ناحية، والزمت الدولة من الناحية الأخرى بدفع مبلغ 000 000 107 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لأسر الضحايا.

67- وبالإضافة إلى عمليات المراقبة التي تجريها الهياكل الداخلية للإدارة على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان زيارات إلى 9 من مرافق التوقيف والإصلاح و30 وحدة فرعية للتحقيق في 6 مناطق من عام 2020 إلى عام 2021. وبوصفها آلية وطنية لمنع التعذيب، نظمت اللجنة زيارات إلى 11 من مرافق التوقيف والإصلاح بما في ذلك السجن شديد الحراسة و44 وحدة تحقيق فرعية في 7 مناطق في عام 2022، ورسمت خريطة لجميع أماكن الحرمان من الحرية.

احترام حقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي، بما في ذلك في مكافحة الإرهاب (125-51؛ و125-30؛ و126-18؛ و125-48؛ و125-49)

68- ترد المعلومات المتعلقة بهذه النقطة في الفقرات 13، و14، و15، و16 من هذا التقرير.

تحديد إطار عمل جماعات الدفاع الذاتي الأهلية والعقوبات في حالة انتهاك حقوق الإنسان (125-37؛ و126-18؛ و126-20؛ و125-43)

69- اتخذت الحكومة تدابير لتحديد إطار أنشطة جماعات الدفاع الذاتي الأهلية. وبناء عليه، تلقى 160 من قادة المجتمعات المحلية، في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، تدريباً على دورهم في مجال حقوق الإنسان. وتم تنظيم أنشطة التدريب والتوعية لفائدة 400 عضو في مبادرات الأمن المحلية في عام 2022.

70- وفيما يتعلق بحالات الاعتداء، اتُخذت إجراءات قانونية ضد أفراد هذه الجماعات المشتبه في ارتكابهم لأعمال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبناء على ذلك، تمت محاكمة 94 شخصاً،

من عام 2018 إلى عام 2022، أمام المحاكم الابتدائية ضمن اختصاص محكمة الاستئناف في بوبو – ديولاسو. وحُكم على 33 منهم بالغرامة و/أو السجن لارتكابهم جرائم مختلفة.

تعزيز الأمن والحماية المدنية (125-50؛ و126-18)

71- اتُخذت الإجراءات التالية:

- توظيف 700 10 ضابط أمن داخلي من عام 2018 إلى عام 2021، مما رفع نسبة ضباط الأمن إلى السكان من 729/1 في عام 2018 إلى 656/1 في عام 2021؛
- بناء 24 مركزاً للشرطة و9 ألوية درك ما بين عام 2018 وعام 2020، مما رفع نسبة تغطية الأجهزة الأمنية للبلد من 65,81 في المائة في عام 2018 إلى 69,23 في المائة في عام 2021؛
- تزويد الشرطة والدرك الوطني بأكثر من 477 مركبة لتمكينهما من أداء المهام بشكل أفضل؛
- تدريب 340 3 ضابطاً متدرباً على الإسعافات الأولية؛
- إنشاء قوة شرطة طوارئ في عام 2020 وقوة شرطة ليلية عام 2022؛
- إنشاء لواء للمراقبة الرقمية والإنذار والمساعدة على مستوى الدرك في عام 2023.

مكافحة العنف الجنساني (125-9؛ و125-96؛ و125-97؛ و125-98؛ و125-99؛ و125-100؛ و125-101؛ و125-102؛ و125-103؛ و125-104؛ و125-105؛ و125-106؛ و125-107؛ و125-108؛ و125-109؛ و125-110؛ و125-111؛ و125-112؛ و125-113؛ و125-114؛ و125-115؛ و125-116؛ و125-117؛ و125-118؛ و125-119؛ و125-120؛ و125-121؛ و125-123؛ و125-124؛ و125-125؛ و125-126؛ و125-127؛ و125-130؛ و125-141؛ و125-143؛ و126-27؛ و126-29)

72- في إطار مكافحة العنف الجنساني، تم تنفيذ العديد من أنشطة التوعية والتدريب في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022. وتشمل هذه الأنشطة على وجه الخصوص ما يلي:

- بناء قدرات 37 عضواً في المجموعة المعنية بالمسائل الجنسانية في الجمعية الوطنية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- توعية 608 7 من النساء والرجال بشأن حقوق المرأة ومنع العنف الجنساني؛
- اجتماعات تدريب وتبادل الآراء بشأن العنف الجنساني، والمبادئ التوجيهية لرعاية الناجين من العنف الجنساني وتطبيق القانون المتعلق بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال بين 165 جهة فاعلة في السلسلة القضائية/الجنائية وأعضاء الوحدات المعنية بالمساواة بين الجنسين؛
- تدريب 000 1 من أفراد القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي على مفهوم المساواة بين الجنسين ومشكلة العنف الجنساني؛
- تدريب 085 1 جهة فاعلة في مجال التعليم على أساليب التدريس التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

73- وفيما يتعلق برعاية النساء ضحايا العنف الجنساني، تم تشغيل 3 مراكز رعاية في واغادوغو وكايا وتينكودوغو. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة عمل 2019-2021، وبروتوكول متكامل لرعاية الضحايا لتستخدمه الجهات الفاعلة الاجتماعية والقانونية والصحية، ودليل وقاعدة بيانات لجمع البيانات عن الناجين من العنف الجنساني والجناة المزعومين، ودليل الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة العنف الجنساني ودائرة مرجعية للضحايا. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، تمت رعاية 361 9 من ضحايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، مكّن إنشاء خط هاتفي مجاني في عام 2021 من تسجيل 139 1 بلاغاً عن حالات العنف الجنساني، من 958 امرأة و181 رجلاً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

74- وفي عام 2018 أيضاً، تم تقديم دعم مالي إلى 429 وحدة تنسيقية تابعة للمنظمات النسائية لتحديد ضحايا العنف ضد النساء والفتيات.

75- وفي إطار قمع العنف، تم القبض على 248 شخصاً، منهم 126 مداناً بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بين عامي 2018 و2020. وبين عامي 2018 و2021، أدين 7 أشخاص بتهمة ممارسة السحر.

76- ويعاقب قانون العقوبات على الزواج القسري. وبالإضافة إلى ذلك، من أجل مكافحة الزواج القسري/المبكر للنساء والفتيات، تم تدريب وتوعية 506 114 أشخاص في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020، وتدريب 286 149 مراهقة على المهارات الحياتية وتعزيز الذكورة الإيجابية من عام 2018 إلى عام 2022. كما تم اعتماد وثيقة توجيه وطنية للأسرة للتوعية بالحياة الأسرية في أيار/مايو 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت 700 خلية مراقبة في 700 قرية، وقدمت 089 1 قرية التزامات عامة بالتخلي عن ممارسة ختان الإناث.

77- ولتحسين إمكانية لجوء النساء ضحايا العنف الجنساني إلى القضاء، تم تقديم دعم مالي إلى 518 امرأة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021.

78- وفيما يتعلق بالاغتصاب الزوجي، فهو منصوص عليه ويعاقب عليه بموجب المادة 533-12 من قانون العقوبات.

الحصول على العمل وتمكين النساء والشباب (125-64؛ و125-65؛ و125-66؛ و125-67؛ و125-68؛ و125-132؛ و125-133؛ و125-136)

79- اعتُمدت سياسة قطاع العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية 2018-2027 والاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021-2025.

80- وتُنفذ بانتظام أنشطة تعزيز حصول النساء والشباب على فرص العمل. وعلى سبيل المثال، تم تدريب 750 رائدة أعمال في عام 2019، وتوعية 50 امرأة بإضفاء الطابع الرسمي على الوحدات الاقتصادية، وتم توزيع 300 نسخة من الكتيب الخاص بفرص التمويل لفائدة النساء. ومُنِح دعم لتغطية تكاليف إضفاء الطابع الرسمي على 000 1 مشروع تجاري نسائي بنسبة تصل إلى 50 في المائة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2019. كما سمح تنفيذ مشروع دعم تحويل الاقتصاد وخلق فرص العمل، في عام 2018، بتدريب 700 امرأة من الجمعيات والمجموعات النسائية في سلاسل الإنتاج الرئيسية وريادة الأعمال.

81- ومن بين أنشطة تمكين النساء والشباب من عام 2018 إلى عام 2022، يمكن ذكر ما يلي:

- منح 50,30 في المائة من المناطق المستصلحة للنساء في عام 2021؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتمويل الشامل للجميع في عام 2020؛
- منح مدخلات زراعية إلى 519 218 امرأة ريفية؛
- منح ائتمان إلى 192 450 امرأة تصل قيمتها إلى 000 867 685 41 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛
- تمويل مشاريع ومشاريع بالغة الصغر ومنشآت لفائدة 795 209 امرأة وشاباً بمبلغ إجمالي قدره 765 586 131 6 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛
- تعزيز 349 50 وظيفة وخلق 988 38 وظيفة لفائدة النساء والشباب؛
- تدريب 320 109 امرأة وشاباً على تقنيات البحث عن عمل وريادة الأعمال، وعلى إنشاء وإدارة المشاريع البالغة الصغر، وعلى تقنيات الإنتاج وفرص التمويل؛
- التدريب على ريادة الأعمال لعدد 691 6 امرأة بتكلفة إجمالية قدرها 116 551 490 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

مشاركة المرأة في إدارة الشؤون العامة (125-135؛ و125-139؛ و125-144؛ و125-145)

82- شرعت بوركينا فاسو في اتخاذ إجراءات إيجابية لتحسين مشاركة المرشحات في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2020.

83- وارتفع عدد الموظفات في الخدمة العمومية بالدولة من 604 64 موظفات في عام 2018 إلى 693 74 موظفة في عام 2021.

84- وفي عام 2021، كانت هناك 3 رئيسات مؤسسات، و10 وزيرات، و16 نائبة، و6 سفيرات، و4 محافظات.

زواج الأطفال واستغلالهم جنسياً (125-47؛ و125-115؛ و125-116؛ و125-117؛ و125-118؛ و125-119؛ و125-120؛ و125-123؛ و125-125؛ و125-148؛ و125-149؛ و125-150؛ و125-152؛ و126-27؛ و126-29)

85- من أجل تعزيز حماية الأطفال ومساعدتهم ضد جميع أشكال العنف، اعتمدت الحكومة خططاً وبرامج وسياسات واستراتيجيات من بينها الاستراتيجية الوطنية لمنع زواج الأطفال والقضاء عليه 2016-2025 والاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل في بوركينا فاسو 2019-2023. وقد مكّن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع زواج الأطفال والقضاء عليه من تحقيق الإنجازات التالية:

- إنقاذ 000 400 مراهقة من الزواج القسري؛
- دعم 838 696 مراهقة من الوقوع ضحية لزواج الأطفال أو المعرضة لهذا الخطر؛
- إبقاء 830 6 فتاة معرضة لخطر زواج الأطفال في النظام الدراسي في عام 2018؛
- إنشاء شبكة لمنع الاعتداء الجنسي على الأطفال في عام 2021.

الاتجار بالأطفال وعملهم وأسوأ أشكال عمل الأطفال (125-59؛ و125-60؛ و125-61؛ و125-62؛ و125-63؛ و125-147؛ و125-149؛ و125-151؛ و125-152؛ و125-153؛ و125-154؛ و125-155؛ و125-156؛ و125-157)

86- يحمي قانون العقوبات الأطفال ضد الاتجار بهم، ويعاقب على أسوأ أشكال عمل الأطفال والاستغلال الجنسي.

87- وفي إطار مكافحة عمل الأطفال وأسوأ أشكال عمل الأطفال، أُنشئت ألوية إقليمية لحماية الأطفال[2]. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2023، زاد عدد ألوية إقليمية لحماية الأطفال من 2 إلى 6 وتم تعزيز قدرات 095 2 عضواً. كما تم اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال 2019-2023 في 7 أيار/مايو 2019. وبالإضافة إلى ذلك، تمت توعية 043 852 1 جهة فاعلة، من بينها 394 41 طفلاً، بأسوأ أشكال عمل الأطفال وتم توزيع 080 1 وثيقة تتعلق بمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال. وبالمثل، تم سحب 974 15 طفلاً من أسوأ أشكال عمل الأطفال وتم إعادة تأهيل وإدماج 207 27 أطفال.

88- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، تم اعتراض 213 7 من ضحايا الاتجار بالبشر وتوفير العناية لهم وإعادة إدماجهم، منهم 905 من ضحايا الاستغلال الاقتصادي و142 من ضحايا الاستغلال الجنسي. وبالمثل، مكّنت عملية انتشال النساء والأطفال الذين يعيشون في الشوارع من إنقاذ 244 امرأة و000 2 طفل.

89- وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، تم تنفيذ 31 دورة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال لفائدة 386 5 شخصاً، من بينهم 188 1 امرأة. وخلال الفترة نفسها، تم تنظيم 30 دورة توعية للجهات الفاعلة والسكان لفائدة 283 479 3 شخصاً، منهم 244 531 امرأة و822 377 2 طفلاً، من بينهم 388 230 1 فتاة.

90- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، تمت محاكمة 448 شخصاً أمام محاكم بوركينا فاسو بتهمة اختطاف الأطفال، ومحاكمة 27 آخرين بتهمة الاتجار بالأطفال.

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التنمية (125-161)

91- اتُخذ العديد من الإجراءات في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، بما في ذلك بناء قدرات 494 جهة فاعلة من القطاعين العام والخاص بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والتخطيط المراعي للإعاقة، وتمويل الأنشطة الاقتصادية لفائدة 172 5 من الأشخاص ذوي الإعاقة.

92- كما تم تنفيذ مشروع "يروا (Yirwa)" لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي تبلغ قيمته 000 500 319 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في منطقة الوسط في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المباني العامة والخاصة لتسهيل الوصول الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة.

93- وبالإضافة إلى ذلك، خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، تم تنظيم 75 مسابقة للتوظيف في الخدمة العمومية خصيصاً لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل شغل 94 وظيفة شاغرة. وخلال هذه المسابقات، تم تسجيل 602 2 طلب وتم شغل 71 وظيفة بالفعل.

حماية الأشخاص ذوي المهق (126-31؛ و126-32؛ و126-33)

94- تتم حماية الأشخاص ذوي المهق في بوركينا فاسو ضمن الإطار العام للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح أسبوع المهق، الذي يتم تنظيمه كل عام بالتعاون مع رابطات الأشخاص ذوي

المهق، فرصة لتنظيم حملات توعية بشأن احتياجاتهم الخاصة، فضلاً عن الاستشارات وتصحيحات النظر، وعقد مؤتمرات عن الأمراض الجلدية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، تمت توعية 064 2 شخصاً بمسألة إدماج الأشخاص ذوي المهق.

تعزيز الوصول إلى نظام صحي جيد (125-74؛ و125-75؛ و125-77؛ و125-78؛ و125-80؛ و125-82؛ و125-138؛ و125-142؛ و125-158؛ و125-160)

95- من أجل تحسين جودة الرعاية الصحية والحصول عليها، تزداد حصة الميزانية الوطنية المخصصة لقطاع الصحة باستمرار وتراوحت بين 11 و13,65 في المائة بين عامي 2018 و2021. وفي الفترة نفسها، زادت الميزانية المخصصة للصحة من 221,053 مليار إلى 281,05 مليار من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

96- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، تم بناء وتجهيز 206 مراكز جديدة للرعاية الصحية والاجتماعية، وتم الانتهاء من مركز طبي واحد مزود بوحدة جراحية في غاييري. وبدأت الحكومة أيضاً مشروعاً لبناء وتجهيز 240 مركزاً جديداً لطب الشيخوخة، و13 مركزاً من مراكز الرعاية الصحية والاجتماعية، ومستشفيين إقليميين، ومستشفيين جامعيين، ومركزين متخصصين في طب الشيخوخة والسرطان. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحويل 34 مركزاً من مراكز الرعاية الاجتماعية في المدن الريفية إلى مراكز طبية.

97- وانخفض متوسط المسافة المطلوب قطعها للوصول إلى مرفق صحي من 6,4 كيلومترات في عام 2018 إلى 6,1 كيلومترات في عام 2021. وانخفضت نسبة السكان/الطبيب من 000 12 في عام 2018 إلى 659 9 في عام 2021. وانخفضت نسبة السكان/القابلات والقابلات الحكوميات من 510 5 في عام 2018 إلى 436 4 في عام 2021.

98- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة نظاماً شاملاً للتأمين الصحي من أجل ضمان حصول الجميع على خدمات صحية جيدة. ومن أجل تفعيل النظام، تم إنشاء صندوق وطني للتأمين الصحي الشامل في 24 نيسان/أبريل 2018 وصندوق تأمين صحي للقوات المسلحة في 16 نيسان/أبريل 2020.

99- وأُنشئت وحدة لخدمة العملاء في عام 2018 تابعة لوزارة الصحة وتم تفعيلها في 7 تموز/يوليه 2020 وتم استحداث خط هاتفي مجاني وهو 25 12 00 80. وتتمثل مهمة هذه الوحدة في تلقي شكاوى المواطنين في مجال الصحة والنظر فيها والرد عليها.

ضمان صحة الأم والصحة الجنسية والإنجابية (125-75؛ و125-76؛ و125-79؛ و125-81؛ و125-122؛ و125-140؛ و126-23)

100- مكّن استمرار تنفيذ الرعاية الصحية المجانية لفائدة النساء والأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في بوركينا فاسو من تحسين صحة الأمهات والأطفال والحد من وفيات الأمهات بعد الولادة والرضع. وبناء عليه، تم تقديم 787 372 72 خدمة مجانية، في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، بتكلفة تقديرية تزيد عن 132,5 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

101- كما أدى اعتماد المرسوم رقم 2019-040/PRES/PM/MS/MFSNF/MFPTPS/MATD/MINEFID الصادر في 23 كانون الثاني/يناير 2019 بشأن مجانية الرعاية وتنظيم الأسرة في بوركينا فاسو والخطة الوطنية لتسريع تنظيم الأسرة 2017-2020 إلى توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المجانية على جميع مستويات النظام الصحي. وتم اعتماد خطة وطنية جديدة بشأن تنظيم الأسرة 2021-2025.

ويتمثل هدفها في زيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة مع التركيز بشكل خاص على تعزيز حقوق المراهقين والشباب في الحصول على المعلومات وعلى خدمات تنظيم الأسرة الجيدة. وارتفعت نسبة انتشار وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات من 30,1 في المائة عام 2018 إلى 31,2 في المائة عام 2022.

102- واتُخذ العديد من الإجراءات لتحسين الصحة الجنسية والإنجابية المقدمة للمراهقين والشباب من أجل الحد من التسرب من المدارس بسبب الحمل. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، تمت توعية 917 157 شاباً بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. وبالمثل، في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، تمت توعية 376 10 متعلماً، منهم 229 7 فتى و147 3 فتاة، بمواضيع الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب في مراكز التدريب المهني.

103- وبالإضافة إلى ذلك، هناك منصة تفاعلية على الإنترنت تسمى "Youth QG" وهي متاحة على الإنترنت منذ آذار/مارس 2018، وخط هاتفي مجاني (34 24) للتواصل مع الموجهين بشأن جميع الأسئلة المتعلقة بالجنس ومنصة تسمى "U-Report" للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

104- وبالإضافة إلى ذلك، مكّن اعتماد المرسوم رقم 2021-1118/PRES/PM/MS/MINEFID الصادر 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن مجانية الكشف والعلاج والمتابعة البيولوجية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بوركينا فاسو من تعزيز حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الخدمات الصحية. وارتفعت نسبة الأطفال الذين يولدون لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللاتي حصلن على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية الكاملة للوقاية من الفيروس في المرافق الصحية من 93,4 في المائة في عام 2018 إلى 95,1 في المائة في عام 2021.

الحق في التعليم للجميع دون تمييز (125-74؛ و125-82؛ و125-85؛ و125-87؛ و125-131؛ و125-137؛ و125-140؛ و125-142؛ و125-159؛ و125-160؛ و125-158؛ و125-84؛ و125-88)

105- اتُخذ العديد من الإجراءات لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد للجميع. وتشمل هذه الإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس، وإنشاء البنية التحتية للمدارس، وإصلاحات قطاع التعليم، وتمويل بعض الأنشطة التعليمية، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من 944 86 في عام 2018 إلى 209 100 في عام 2021 في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ومن 302 2 في عام 2019 إلى 455 2 في عام 2020 في التعليم العالي. وفيما يتعلق بإنشاء البنية التحتية، خلال الفترة 2019-2021، تم بناء 96 كلية جديدة للتربية، وبناء وتجهيز 290 فصلاً دراسياً للحد من الفصول التي تكون تحت أكواخ من القش، وتحديث 658 مدرسة. وبالنسبة للتعليم العالي، سُجلت الإحصاءات التالية في عام 2021: 532 1 قاعة دراسية بسعة نظرية قدرها 250 100 مكاناً، و85 قاعة محاضرات بسعة نظرية قدرها 344 29 مكاناً، 18 جناحاً بسعة نظرية قدرها 285 17 مكاناً.

106- ومكّنت هذه الجهود من زيادة المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، حيث ارتفع من 17,6 في المائة في عام 2018 إلى 21,6 في المائة في عام 2022. غير أنه حدث انخفاض في هذا المعدل خلال نفس الفترة في المرحلة الابتدائية وما بعد الابتدائية نتيجة إغلاق بعض المنشآت بسبب السياق الأمني. وبالفعل، وصل عدد المؤسسات التي تم إغلاقها في 31 أيار/مايو 2023 إلى 149 6 مؤسسة، تمثل 23,48 في المائة من جميع المنشآت التعليمية في بوركينا فاسو.

107- وبهدف تعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم، واصلت الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتسريع تعليم الفتيات 2012-2021.

108- وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير التعليم الشامل للجميع (2018-2022). وتهدف الاستراتيجية إلى توفير نفس فرص الوصول والنجاح لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والفتيات.

109- وقد مكّنت هذه التدابير من تحقيق النتائج التالية في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021:

- تخصيص حصة سنوية قدرها 54 في المائة من المنح الدراسية للفتيات؛
- تقديم دعم مالي إلى 300 3 فتاة من ضحايا زواج الأطفال أو المعرضات لخطره؛
- تقديم إعانات إلى 800 681 فتاة في المدارس الابتدائية؛
- الحصول على 000 15 مجموعة من أدوات إدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية للفتيات النازحات والضعيفات في المناطق المتضررة من الأزمات؛
- زيادة المنح الدراسية المقدمة للفتيات من 33,95 في المائة إلى 37,30 في المائة؛
- تقديم 223 36 منحة و069 5 قرضاً للطالبات في عام 2021؛
- تخصيص حصة قدرها 70 في المائة من منح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للطالبات النازحات داخلياً.

110- وفيما يتعلق بحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم، اتُخذت عدة إجراءات خلال الفترة عام 2018 إلى عام 2022، وعلى وجه الخصوص:

- مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في معايير البناء؛
- متابعة الأطفال من ذوي الإعاقة العقلية في الهياكل العامة والخاصة في 10 مناطق؛
- منح إعانات إلى 325 4 طفلاً من ذوي الإعاقة بالإضافة إلى 50 منشأة خاصة تستقبل أكثر من 000 6 طفل؛
- منح إعانات مالية إلى أكثر من 000 4 طفل من ذوي الإعاقة لتعليمهم في الهياكل العامة أو الخاصة؛
- متابعة 361 1 طفلاً من ذوي الإعاقة بما في ذلك 690 فتى و671 فتاة.

تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان (125-86؛ و125-89؛ و125-90؛ و125-91؛ و125-4؛ و125-94؛ و125-49؛ و125-92؛ و125-93)

111- ترد المعلومات ذات الصلة في الفقرات من 10 إلى 12 من هذا التقرير.

مراعاة النهج القائم على حقوق الإنسان في السياسات والبرامج (125-25)

112- لدى بوركينا فاسو دليل تدريبي بشأن مراعاة حقوق الإنسان في السياسات والبرامج. كما أعدت دليلاً لهذا الغرض لفائدة القائمين بالتخطيط. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، قامت الحكومة ببناء قدرات 298 جهة فاعلة من المؤسسات العامة بشأن دمج النهج القائم على حقوق الإنسان. وقد

مكّنت هذه العملية 22 بلدية من اعتماد خطط تنمية البلديات التي تأخذ النهج القائم على حقوق الإنسان في الاعتبار.

تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (126-10)

113- في إطار تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، نفذت الهياكل الإدارية 357 بعثة لرصد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 560 جهة فاعلة على تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

114- وفيما يتعلق بتطبيق قانون التعدين على الصناعات الاستخراجية والبيئة، تم اعتماد عدة نصوص. وتشمل هذه على وجه الخصوص:

- مرسوم بشأن تحديد حجم المعاملات المطبقة على المخالفات المرتكبة بموجب قانون التعدين؛
- مرسوم بشأن آلية منع انتهاكات حقوق الإنسان للمجتمعات المحلية المتضررة، والمسجلة في إطار أنشطة التعدين والتعويض بشأنها؛
- مرسوم بشأن تحديد شروط العرض المحلي في قطاع التعدين.

الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية (125-70؛ و125-73)

115- استمرت جهود الحكومة ومكّنت من رفع النسبة الوطنية للحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي من 74 في المائة في عام 2018 إلى 76,2 في المائة في عام 2021، على النحو التالي: 92,2 في المائة في المناطق الحضرية و69,5 في المائة في المناطق الريفية في عام 2021.

116- وبلغت نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي على المستوى الوطني 26,8 في المائة في عام 2021 مقابل 22,6 في المائة في عام 2018 وكانت موزعة على النحو التالي: 40,8 في المائة في المناطق الحضرية في عام 2021 مقابل 38,2 في المائة في عام 2018 و20 في المائة وفي المناطق الحضرية في عام 2021 مقابل 16,4 في المائة في عام 2018.

حماية حقوق صغار المزارعين (126-21؛ و125-27؛ و125-28)

117- مكّنت البرامج التي وضعتها الحكومة من دعم صغار المزارعين من أجل تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021 اتُخذت الإجراءات التالية:

- منح 40 في المائة و50,30 في المائة من المناطق المستصلحة للنساء في عامي 2020 و2021، على التوالي؛
- استصلاح 85 037,4 هكتاراً باستخدام تقنيات حفظ المياه والتربة/حماية التربة واستعادتها لفائدة المنتجين؛ واستصلاح 15 970,49 هكتاراً من الأراضي المنخفضة الجديدة، واستصلاح 903,1 هكتارات من مناطق البستنة المخصصة لفائدة النساء، و1 049 775 هكتاراً من المناطق الرعوية المستصلحة؛
- توفير 31 882 طناً من البذور المحسنة و86 289 طناً من الأسمدة؛

- توفير 761 32 محراثاً، و278 6 عربة، و815 1 وحدة من المعدات الآلية، و258 12 من حيوانات الجر؛
- إنشاء 21 منفذ شراء و531 مخزناً لحفظ المنتجات الزراعية؛
- دعم 352 26 طناً من البذور العلفية و284 158 طناً من المنتجات الثانوية الصناعية – الزراعية؛
- إصدار 603 6 شهادات لملكية للأراضي الريفية منها 10,20 في المائة لفائدة المرأة.

الطرق البديلة لحل النزاعات على الأراضي (125-134)

118- من أجل تعزيز آلية وساطة في المنازعات من أجل تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في مسائل الميراث والحصول على الأراضي، نظمت الوزارة المعنية بحقوق الإنسان في عام 2020 حلقة عمل لتبادل الأفكار مكّنت من التعرف على أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحصول على الأراضي وإدراج الطرق غير القضائية لتسوية المنازعات على الأراضي والتي يمكن تعميمها في بوركينا فاسو.

119- وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت عدة آليات لتعزيز أمن حيازة الأراضي، وخاصة بالنسبة للنساء، ومنع نشوب النزاعات في المناطق الريفية. وبالتالي، في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020، أُنشئت 538 3 لجنة معنية بالأراضي في القرى، و507 3 لجان للتوفيق بشأن أراضي القرى، و189 لجنة معنية بالأراضي الريفية.

تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع ثمار النمو (125-26؛ و125-29؛ و125-69؛ و125-71؛ و125-72؛ و125-129)

120- نُفذت الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2016-2022. ومكّنت الخطة من تعزيز حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفيما يتعلق بالحصول على المياه، تم تطبيق سياسة جديدة لتسعير المياه في المناطق الريفية وشبه الحضرية بالإضافة إلى آلية جديدة لإدارة إمدادات المياه الصالحة للشرب منذ عام 2019. وقد مكّنت هذه السياسة من زيادة الحصول على مياه الشرب في المناطق الريفية وتقليل تكلفة المتر المكعب (م^3). وبالفعل، كان السعر يتراوح بين 300 و700 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2018، وانخفض إلى 188 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2021.

121- وأدى تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى خفض نسبة حالات سوء التغذية الحاد الشديد الخاضعة للعلاج مقارنة بعدد الحالات المتوقعة، والتي انخفضت من 85,5 في المائة في عام 2018 إلى 41 في المائة في عام 2020.

122- ومن أجل القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة السكان، أنشأت الحكومة مشروعاً يسمى "شبكات الأمان الاجتماعي" وسجلاً اجتماعياً موحداً للأسر والأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر والضعف في عام 2021. ومكّنت هذه الإجراءات من إجراء ما يلي:

- تسجيل 440 210 أسرة أو فرداً فقيراً وضعيفاً في مناطق الوسط الغربي والوسط الشرقي في عام 2023 بتكلفة قدرها 000 000 000 1 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛

- إجراء تحويلات نقدية إلى 186 065 1 شخصاً من 779 133 أسرة فقيرة/ضعيفة في الفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى أيلول/سبتمبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 000 705 864 30 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

123- ولضمان إعادة توزيع ثمار النمو، اعتمدت الحكومة عدة تدابير. وبذلك تم اعتماد 14 سياسة قطاعية تتوافق مع قطاعات التخطيط للفترة 2018-2027[3].

124- وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق الوطني للتمويل الشامل الذي أُنشئ في عام 2020 والبنك الزراعي للتنمية في بوركينا فاسو الذي أُنشئ في عام 2020، بزيادة تسهيلات الحصول على التمويل بهدف مكافحة الفقر وتسهيل الوصول إلى التمويل.

تعبئة الموارد (125-5)

125- تعمل الحكومة على تعبئة الموارد البشرية والمالية والمادية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، فهي توجه بانتظام نداءات للحصول على الدعم من بعض المؤسسات والشركاء التقنيين والماليين.

تخصيص موارد بشرية ومالية كافية من أجل وضع الإطار المعياري الداخلي المستدام بشأن حقوق الإنسان (125-24)

126- وجهت نداءات لتعزيز تخصيص الموارد البشرية والمالية للهياكل. وعلى سبيل المثال، زادت ميزانية الوزارة المعنية بالعدل وحقوق الإنسان من 000 100 275 31 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2018 إلى 000 177 281 40 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2023 (أي زيادة قدرها 28,8 في المائة) وزاد عدد موظفيها من 253 إلى 297 في عام 2023 (أي زيادة قدرها 16,6 في المائة). أما الوزارة المعنية بالمرأة والعمل الإنساني، فقد زادت ميزانيتها من 000 411 485 18 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2018 إلى 000 875 596 55 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2023 (أي زيادة قدرها 200,8 في المائة). كما زادت ميزانية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من 000 000 12 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2018 إلى 000 347 646 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2023. وزاد عدد موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من 8 في عام 2018 إلى 58 في عام 2023.

الترشح للمناصب الدولية (126-8)

127- لتعزيز الخبرة الوطنية على المستوى الدولي وتشجيع الطلبات المقدمة من المواطنين لشغل مناصب انتخابية في هيئات المعاهدات، أُنشئت مديرية لتعزيز الخبرة الوطنية في عام 2018. وبالتالي، تمت ترقية المرشحين الذين يستوفون معايير الجدارة داخل المؤسسات الدولية. كما تنشر الوزارة المسؤولة عن الشؤون الخارجية إعلانات الوظائف الشاغرة شهرياً.

128- وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد استراتيجية وطنية في عام 2022 لتشغيل مواطني بوركينا فاسو في المنظمات الدولية خلال الفترة 2024-2028، وهي قيد الاعتماد.

تعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته (125-3؛ و125-2)

129- عززت بوركينا فاسو تعاونها مع آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما من خلال المشاركة في الدورات العادية للهيئات التي تتناول قضايا حقوق الإنسان وغيرها من الاجتماعات الدولية،

وإعداد التقارير وتقديمها إلى هيئات الرقابة، بما في ذلك تقارير متابعة التوصيات ذات الأولوية والاستجابة لطلبات الحصول على معلومات من الإجراءات الخاصة.

130- وعلاوة على ذلك، تلقت بوركينا فاسو بلاغات فردية في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021 وقبلت 4 طلبات زيارة من الإجراءات الخاصة. ووفقاً للالتزام الذي تم التعهد به في عام 2018، أعدت بوركينا فاسو وقدمت إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير منتصف المدة بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

رصد تنفيذ التوصيات (125-7؛ و125-6)

131- لدى بوركينا فاسو آلية وطنية دائمة لإعداد التقارير والرصد تسمى "اللجنة المتعددة القطاعات لرصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات". وتضم في تكوينها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

132- ومن أجل ضمان رصد تنفيذ التوصيات بشكل أفضل وجمع بيانات قابلة للاستخدام في المواعيد النهائية، وُضعت أداة رصد محوسبة تسمى "آلية رصد التوصيات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان" (MESURE_DH).

سادساً- الحدود والتحديات وأفضل الممارسات

ألف- الحدود

133- شكلت الأزمة الأمنية التي شهدت هجمات إرهابية عائقاً حقيقياً أمام الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويضاف إلى ذلك الاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار المؤسسي، وعدم كفاية الموارد المالية.

134- وبالإضافة إلى ذلك، أدت التدابير المعطلة، بما في ذلك إغلاق الحدود في أعقاب كوفيد-19، إلى فرض ضغوط على تنفيذ بعض الأنشطة التي تساهم في تنفيذ التوصيات.

باء- التحديات

135- تخلق الأزمة الأمنية تحديات جديدة، منها:

- إدارة الأزمة الإنسانية، بما في ذلك تعزيز الأمن الغذائي؛
- توطيد آليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- استعادة السلامة الإقليمية والحفاظ على الإنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- زيادة الدعم لضحايا الإرهاب، بما في ذلك تعزيز لجوئهم إلى القضاء؛
- عودة النازحين داخلياً أو إعادة توطينهم؛
- إعادة تقديم الخدمات العامة في المناطق التي تواجه تحديات أمنية كبيرة.

جيم- أفضل الممارسات

136- تشمل أفضل الممارسات ما يلي:

- تنظيم حلقات عمل بشكل منتظم من أجل تناول التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وكذلك هيئات المعاهدات على المستويين المركزي واللامركزي؛
- وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات واعتمادها من قبل الجهات الفاعلة؛
- إعداد تقرير منتصف المدة بشأن تنفيذ التوصيات؛
- إنشاء لجنة متعددة القطاعات لرصد تنفيذ التوصيات؛
- تنفيذ آلية رصد التوصيات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- إشراك البرلمانيين في عملية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات؛
- إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة.

سابعاً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان

ألف- الأولويات

137- تتمثل أولويات بوركينا فاسو في مجال حقوق الإنسان فيما يلي:

- مواصلة بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛
- استعادة الأمن وتعزيزه في الأراضي الوطنية بأكملها؛
- تعزيز آلية الاستجابة للأزمات الإنسانية؛
- تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد؛
- تعزيز فعالية حقوق الإنسان والعدالة والسلام؛
- مواصلة بناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وضمان اعتمادها على المستوى ألف؛
- مواصلة تحسين إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة الأشخاص الضعفاء في سياق انعدام الأمن.

باء- المبادرات

138- من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان، اتخذت بوركينا فاسو مبادرات، ومنها على وجه الخصوص:

- إنشاء وتعزيز قدرات اللواء الخاص للتحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة؛
- إنشاء اللواء المركزي لمكافحة الجرائم السيبرانية؛
- رسم خارطة طريق لرعاية ضحايا الإرهاب؛
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع منظومة الأمم المتحدة بشأن نقل ورعاية الأطفال الذين تم التقاطهم أثناء عمليات تأمين الأراضي؛

- إنشاء سجل اجتماعي فريد؛
- تشـــكيل فريق عمل مشـــترك بين الوزارات للمراقبة والتنبيه والرصـــد متعلق بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في سياق مكافحة الإرهاب؛
- إنشـــاء إطار للتشـــاور والرصـــد والإنذار المبكر لادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بين الحكومة والمكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

جيم- التزامات بوركينا فاسو

139- من أجل التصدي للتحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تلتزم بوركينا فاسو، في جملة أمور، بما يلي:

- توزيع التوصيات المقبولة والالتزامات التي تم التعهد بها على جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني؛
- تنفيذ التوصيات المقبولة؛
- تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛
- تعزيز دور البرلمانيين والجهات القضائية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ التوصيات المقبولة؛
- مواصلة بناء قدرات القوات المسلحة الوطنية/قوات الأمن الداخلي ومتطوعي الدفاع عن الوطن فيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛
- مواصلة بناء القدرات التشغيلية للقطبين القضائيين المتخصصين؛
- تفعيل تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق المرتبطة بحيازة بطاقة الإعاقة؛
- مواصلة تفعيل تغطية التأمين الصحي الشامل للجميع؛
- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثامناً- الاحتياجات في مجال بناء القدرات المالية والمساعدة التقنية

140- يتطلب تنفيذ هذه التوصيات مساهمة العديد من الدوائر الوزارية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. ولذلك، من الضروري تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

141- ويتطلب توزيع التوصيات وتعزيز قاعدة البيانات وقدرات الجهات الفاعلة فضلاً عن وضع وتنفيذ خطة العمل موارد تقنية ومالية كبيرة. والدعم التقني والمالي المقدم من الشركاء سيُمكّن بوركينا فاسو من تحقيق نتائج حاسمة في تنفيذ التزاماتها الدولية.

Notes

[1] Article 518-1 du Code de procédure pénale.
[2] Arrêté n°2018-0047/MSECU/CAB du 22 janvier 2018 portant création, attributions, organisation et fonctionnement des brigades régionales de protection de l'enfance.
[3] Il s'agit notamment de - la Politique sectorielle « production agro-sylvo-pastorale », la Politique nationale « sécurité alimentaire et nutritionnelle », la Politique sectorielle « travail, emploi et protection sociale », la Politique sectorielle « gouvernance économique », la Politique sectorielle « transformation industrielle et artisanale ».